

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره

أ.د. بن موسى كمال*

أ. براغ محمد**

Résumé : On a essayé dans cet article d'aborder la problématique du phénomène de l'économie non officielle, et les différents avis des chercheurs économistes et sociologues, en matière de définition , de détermination des activités de ce phénomène et son importance et son volume dans tous les pays du monde, d'où elle est devenue un paramètre important dans l'élaboration et l'évaluation des politiques économiques, ceci a incité les institutions économiques internationales et locales à s'intéresser à sa localisation , à ses causes et son impact, et quelles sont les procédures pour son éradication ou son intégration dans le secteur officiel .

مستخلص: حاولنا من خلال هذا المقال التطرق لإشكالية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وما طرحته من تباينات بين مختلف الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، سواء من حيث تعريفه أو تحديد مختلف الأنشطة المحسوبة عليه، ومدى أهمية الاهتمام به كظاهرة اقتصادية فرضت نفسها في كل دول العالم وأصبح من الضروري جدا، أخذها بعين الإعتبار عند إعداد السياسات الاقتصادية أو تقييمها، وتأكدت هذه الأهمية من خلال اهتمام الهيئات الاقتصادية الدولية والمحلية بها وبدراسة أسبابها والآثار المترتبة عنها، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وكيف يمكن التعامل معها والحد منها، من خلال محاربتها والقضاء على بعض نشاطاتها، أو إدماجها وإدراج بعض نشاطاتها في دائرة الاقتصاد الرسمي.

* أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03.

** أستاذ مساعد قسم أ، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، الجزائر.

مقدمة:

إن موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع الحديثة التي أثارت اهتمام الكثير من الدول والحكومات، وأصبح من الدراسات التي تستقطب الاقتصاديين والاجتماعيين وفقهاء القانون، رغم اختلاف الباحثين في تسميته (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المهيكل... إلخ)، ويبقى تحديد تعريفه من المسائل المطروحة لدى الباحثين والمنظمات والهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية، ومن هنا تتمحور إشكالية المقال في:

ما هي التعاريف المحددة لكل مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، ماهي أسبابه والآثار المترتبة عن نموه وتطوره؟

أولاً: تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

رغم أهمية الظاهرة وحدثة الاهتمام بها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين عامة والمهتمين بالموضوع بصفة خاصة، على تعريف مُوحد ومحدد للاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك للزاوية التي ينظر من خلالها للنشاطات التي تدخل ضمن الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى الاهتمام بهذه الظاهرة من طرف القانونيين والباحثين في علم الاجتماع وأهمية الموضوع من الناحية السياسية والثقافية.

فقد عرفه GUTMAN¹ بأنه "الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي، الذي كان يجب أن يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر".

¹- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري دراسات في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 7.

وطبقا لهذا فهو يتمثل في مجموعة من الأنشطة غير المسجلة في الحسابات القومية، وتشمل الإنتاج غير المعلن، قطاعات عديدة منها قطاع الزراعة، الصناعة، قطاع التشييد والبناء، قطاع التجارة الداخلية، قطاع النقل والمواصلات... إلخ.

ويعرفه فيتو تانزي Vito Tanzi¹

"بأنه كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل - أو لا تدخل - ضمن حسابات الدخل القومي، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخول".

وسوف أحاول عرض بعض التعاريف ومحاولات الاستفسار الأخرى حسب مجالات الدراسة:

1- الاقتصاد غير الرسمي والواقع الاقتصادي:

يرى الاقتصاديان Philippe Barthelemy و Arnold Heertje²:

أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية ولهذا يفضلان تسميته بالاقتصاد النفقي L'économie souterraine. واعتبار أن مجموع النشاط الرسمي وغير الرسمي هو الذي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأي دولة.

وبعبارة أخرى فالالاقتصاد غير الرسمي هو الفرق بين الواقع الاقتصادي والاقتصاد الرسمي، أو الفرق بين الحقيقة الاقتصادية والاقتصاد الرسمي

La différence entre la réalité économique et l'économie officielle

¹ - نفس المرجع السابق، ص 7 - 8.

² - براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي مظاهره وأسبابه، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 14.

والملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها هنا هي: إذا كان الاقتصاد الرسمي معلوماً، يبقى المشكل المطروح هو تحديد الواقع الاقتصادي، فلا بد علينا من معرفة معنى الواقع الاقتصادي أو الحقيقة الاقتصادية حتى نستطيع حساب هذا الفرق.

ويجب الاقتصاديان بأن الواقع هنا ليس له معنى فلسفي أو ميتافيزيقي وإنما يمثل كل الحركات الفعلية للمخزونات والتدفقات الاقتصادية سواء كانت محصية أو غير محصية، كما كان بإمكانها تسمية هذا الواقع بالاقتصاد الكامل أو الإجمالي. لكن المشكل الوحيد، هو تحديد ما ينتمي إلى هذا الواقع وما لا ينتمي إليه، ويعتبر هذا مسألة في غاية الأهمية حيث لا يعني أبداً أن كل نشاط أو مجهود بشري ينتمي حتماً إلى مجال الواقع الاقتصادي.

2 - الاقتصاد غير الرسمي من الجانب الإحصائي:

يكون النشاط الاقتصادي رسمياً، إذا كان مقيداً في إحصائيات الدولة عن طريق هيئاتها المختصة، وعليه فالنشاط الاقتصادي غير الرسمي هو ذلك النشاط غير المصرح به وغير المسجل وغير المقيّد في إحصائيات الدولة، وبالتالي لا يخضع لمعرفة الاقتصادي.

إذا كان الاقتصاديون يرون أن المعرفة الاقتصادية تعتمد أساساً على الإحصائيات، فهذه المعرفة هي غير قادرة على الإلمام بإجمالي أو بكل النشاط الاقتصادي، ولا يمكن اعتبارها إلا معرفة إحصائية فقط.

فالمعرفة الاقتصادية ليست إحصاءاً للنشاطات الاقتصادية فقط، ولا يمكن حصرها في الملاحظة والمفاهيم الرقمية، بل هي مجموع النشاطات المحصية وغير المحصية، فيجب التمييز بين النشاطات الناتجة عن الإحصائيات وإجمالي النشاطات، فإذا كانت الإحصائيات هي العين والبصر الذي ترى به الدولة، فالإقتصاد غير الرسمي هو تلك النشاطات التي لا تراها الدولة أو التي لا تريد رؤيتها¹

¹- Ahmed HENNI, Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie, ENAG, 1991, P9-10.

3 - الاقتصاد غير الرسمي والواقع الاجتماعي:

يرى الباحثون في علم الاجتماع أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجات تشكيلات اجتماعية وأفراد معينة تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية، يقوم بها أفراد يعملون لحسابهم نظراً لظروف موضوعية اجتماعية.

كما يعرف Pierre Pestieu الاقتصاد غير الرسمي بأنه:

مجموعة النشاطات الاقتصادية المحققة على هامش القوانين والواجبات الجبائية والاجتماعية والتي تفلت من إحصائيات المحاسبة الوطنية، قد تكون هذه النشاطات:¹

1 - ممنوعة أي مخالفة للقوانين.

2 - مغشوشة بحيث يتم التصريح على جزء منها فقط.

3 - غير مصرح بها كلياً أي غير مدرجة في الإحصائيات الرسمية.

ومنها ما يتصف بالصفات الثلاثة، كتاجر المخدرات مثلاً، نشاطه التجاري ممنوع ولا يصرح به، ولا تدرج في الإحصائيات الرسمية والمحاسبة الوطنية.

وبعضها، لا يتصف إلا بصفة واحدة، كعمل المرأة في المنزل، فهو نشاط مشروع، معنى من الضريبة، لكن لا يأخذ بعين الاعتبار في الإحصائيات الرسمية.

¹- Pierre PESTIEU, l'économie souterraine, Hachette-France-1989.

4- الاقتصاد غير الرسمي والمحاسبة الوطنية

إن السياسة الاقتصادية لأي دولة مبنية على الأرقام الرسمية، وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد غير الرسمي إلا في بعض الحالات الخاصة، عندما تشعر الحكومات والدول بضرورة لذلك، فتطلب من المصالح المختصة والوزارات المعنية بإعداد تقارير حول الموضوع، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وما تقوم به خاصة وزارة العمل والضمان الاجتماعي أو وزارة التجارة من إعداد ندوات وملتقيات تدرس أثر النشاط غير الرسمي على سوق العمل ومدى مصداقية الإحصائيات الرسمية حول البطالة. وما تقوم به كذلك أجهزة الضرائب والجمارك من دراسات وتحقيقات لمعرفة حجم الغش والتهريب وآثاره على خزينة الدولة.

ولذلك نرى أنه من الضروري الالتفات بصفة محاسبية لهذا القطاع من النشاط الاقتصادي والتفكير في كيفية إدماجه في المحاسبة الوطنية، ولو بصفة هامشية لأن ذلك سيساعد الاقتصاديين والحكومات في إعداد سياسات اقتصادية ناجعة.

فإذا كانت الأموال والثروات المحصل عليها من طرف الأفراد والمؤسسات، والغير مصرح بها، لا وجود لها بالنسبة للجباية لعدم التصريح بها، أما بالنسبة الاقتصادي الدارس للدخل الوطني وكيفية توزيعه، يجب أخذها بعين الاعتبار وإدماجها في أموال وثروات حقيقية شأنها شأن تلك المصرح بها.

فالأستاذ Rafael Grazia يرى أن هناك مدرستين فكريتين متواجهتين للتعريف بالاقتصاد غير الرسمي:

فحسب الأولى: الاقتصاد غير الرسمي أو ما يسميه بالاقتصاد الآخر يجمع كل النشاطات الاقتصادية غير المحسوبة عادة في الإحصائيات الرسمية والمحاسبة الوطنية بما فيها النشاطات السلعية: كالسوق السوداء، التبادل غير المصرح به للسلع والخدمات والنشاطات غير السلعية كالعمل الجماعي، العمل المنزلي، التعاون

العائلي... والنشاطات غير الشرعية كالتجارة الممنوعة للمخدرات، ألعاب القمار في الأسود، بيع الهوى، و التهرب الجبائي في كل أشكاله... ويعتبر هذا مفهوماً واسعاً.

أما أصحاب المدرسة الثانية: فيعتبرون أن هذا الاقتصاد الآخر *L'autre économie* ، يشمل أساسا النشاطات الصناعية، الحرفية، أو التجارية المنتجة للسلع، من طرف أشخاص معزولين أو من طرف مجموعات من العمال تعمل بصفة كلية أو جزئية في الأسود و بشكل مهني مستمر ويعتبر هذا مفهوماً ضيقاً.

فإذا كانت المحاسبة الوطنية أداة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في سياستها الاقتصادية، كما تعتبر المفسر الشامل للاقتصاد الوطني فإن الالتفات إلى وجود القطاع غير الرسمي، يسمح بتفسير ما لم تفسره المحاسبة الوطنية والمؤشرات الدولية للتنمية فالنشاط النفقي *L'activité souterraine*، هو خفي *Activité clandestine* فالقائم به يريد إخفاءه للهروب من القانون أو لتحقيق ربح إضافي أو للالتنين معاً، كما هو خفي لأنه يخص الحياة الخاصة للاقتصاد غير السلعي .

5- الاقتصاد غير الرسمي والهيئات المحلية والدولية:¹

أ- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر المكتب الدولي للشغل، والمنظمة العالمية للشغل: تعتبر الهيئتان أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة عالمية يختلف مفهومه من بلد لآخر، يوفر مناصب عمل غير مصرح بها، و عادة ما تكون غير محمية من طرف القانون.

كما يعرفه المكتب الدولي للشغل: بأنه ظاهرة مرتبطة بكل الأنشطة الاقتصادية والتي قد تكون فردية أو مرتبطة بوحدة اقتصادية، وهي لا تدخل في إطار قانوني.

¹ - قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 54.

ب - الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر منظمة التعاون (OCDE) الدولي:

وتطلق عليه المنظمة اسم الاقتصاد غير المنظور، ويعبر الاقتصاد غير المنظور *L'économie non observée*، حسب المنظمة، عن الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية.

ج- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي FMI :

يعرف كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي بأنه: عبارة عن تبادل سلع وخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالإقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطته في الأسواق السوداء.

د- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CN ES¹

ويعرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموعة المنتجات وتبادل السلع والخدمات التي تتهرب كلياً أو جزئياً من القوانين والقواعد التجارية والجبائية والاجتماعية والتي لا تخضع إلى التسجيل الإحصائي والمحاسبي بصفة كلية أو جزئية.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرين، جوان 2004، ص 21.

ثانيًا: أسباب الاقتصاد غير الرسمي:

لوجود و تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عدة أسباب، تختلف من قطاع لقطاع، و من نشاط لنشاط، و من دولة لأخرى و هي عوامل متشابكة لا يمكن فصلها عن المحيط الاجتماعي و السياسي و البيئي و الثقافي للمجتمع المعني، رغم أن بعض الاقتصاديين يرجع مسألة ظهور و نشأة الاقتصاد غير الرسمي إلى وجود اختلافات هيكلية، و منهم من يرى أن وجود القوانين هو السبب في وجود كل ما هو غير رسمي¹ و البعض الآخر يرجعها لوجود تعقيدات إدارية وقانونية، لكن يمكن حصرها في بعض العناصر الأساسية وهي:

1 - أسباب إدارية وقانونية:

تعتبر التنظيمات الإدارية والإجراءات القانونية من الركائز الأساسية للدولة وبسط وجودها في المجتمع وأدوات فعالة لتطبيق إستراتيجيتها سواء القصيرة أو البعيدة المدى، لكن في بعض الأحيان ينجم عنها بعض الآثار والتبعات السلبية، ففرض بعض القوانين والضوابط على نشاط الأفراد قد يؤدي بالبعض إلى محاولة الإفلات منها و الدخول في مجال النشاط غير الرسمي، و كلما ارتفع حجم و مستوى هذه الضوابط، كلما زاد حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

هذه القيود أو النظم المفروضة قد تتعلق بتنظيم أسواق العمل، أو أسواق السلع، أو الأسواق المالية المحلية، أو أسواق النقد الأجنبي، وقد تفرض هذه القيود أيضًا بسبب أن الأنشطة ذاتها تعتبر أنشطة غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي، وإذا ما كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة، وهو قد يحوّل دون

¹- Bruno LAUTIER, L'économie informelle dans le tiers monde, édition la découverte, Paris, 1994, P. 102.

وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنه في أغلب الأحوال يساهم في حدوث الاقتصاد الخفي¹.

ومن الإجراءات الإدارية والقانونية، تسقيف منحة السياح بـ 130 أورو سنويا للشخص الراغب في مغادرة التراب الوطني، هذه المنحة التي تعتبر الأضعف وتجعل الجزائر في مؤخرة الترتيب مع جيرانها² حيث تصل قيمة المنحة في المغرب 4000 أورو وفي تونس حوالي 3000 أورو، وحتى في سوريا التي تشتكي من شح الموارد الطبيعية و معاناة الحرب الأهلية، فالمواطن السوري يستفيد من منحة لا تقل عن 1700 أورو.

مع العلم أن 130 أورو لا تكفي الشخص لقضاء ليلتين في أي مدينة أوربية أو عربية، وهذا ما يدفعه للجوء إلى السوق السوداء للعملة الصعبة وشراء ما يحتاجه بسعر يفوق 150% من السعر الرسمي للدينار الجزائري.

2- أسباب جبائية:

تعتبر السياسة الجبائية لأي دولة أداة من الأدوات الفعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، مع العلم أن هذه الأداة تخضع لمبادئ اتفق عليها اغلب الاقتصاديين والمتمثلة: في العدالة، اليقين، الاقتصاد في النفقة والملائمة في التحصيل. وعدم احترام هذه المبادئ كلها أو بعضها يؤدي سلبيًا في تطبيق هذه السياسة في المجتمع، وأصبحنا نلاحظ أن وجود بعض مظاهر نمو ظاهرة الاقتصاد غير الشرعي وخاصة تلك المرتبطة بعملية التهرب والغش الجبائي يرجع لأسباب جبائية يمكن تلخيصها فيما يلي:³

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 17.

² - جريدة الخبر ليوم 12 أوت 2014.

³ - خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008، ص 103.

- 1- عدم استقرار النظام الجبائي.
- 2- تعقد النظام الجبائي.
- 3- ذهنية المكلف.
- 4- نقص التنظيم على مستوى الإدارة الجبائية.
- 5- تعقد الإجراءات الإدارية والجبائية.

ثالثاً: آثار الاقتصاد غير الرسمي:

1- الآثار على التحصيل الجبائي :

تفرض الضرائب والرسوم على المداخيل وعلى الاستهلاك والإنفاق، وإذا ما تحصل الأفراد على مداخيل متأتية من أنشطة غير رسمية أو تم الإنفاق في مجالات غير رسمية، فإن ذلك يفلت من الخضوع للضريبة بكل أنواعها: مباشرة أو غير مباشرة، ضرائب على الدخل (أجور، أرباح أو ريع) وضرائب على الاستهلاك (كالرسم على القيمة المضافة)، بالإضافة إلى عدم خضوع الأجور والأرباح المحصلة بصفة غير رسمية إلى الاشتراكات الاجتماعية، هذا ما يؤثر سلبيًا على مبدأ من مبادئ الضريبة وهو العدالة، وفي هذه الحالة عندما تلاحظ الدولة نقص في العائدات الضريبية، فإنها تلجأ لمعالجة ذلك بمحاولة رفع هذا العجز باتخاذ إجراءات تمكنها من الزيادة في العائدات الضريبية. وذلك بإحدى الطريقتين:

- رفع معدلات الضرائب.

- توسيع حجم الوعاء الضريبي.

ومعنى ذلك تحميل الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) الذين يشتغلون في الإطار الرسمي، أعباء إضافية، كان يجب أن يتحملها أولئك الأشخاص العاملين في الإطار غير الرسمي.

مع العلم كذلك، أن هؤلاء الأشخاص الناشطين غير رسميًا، يستفيدون من كل الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة من توفير للتعليم والصحة وتهيئة الطرقات والمرافق العمومية والإنارة... إلخ

مع العلم أن العامل المشتغل في القطاع الرسمي يدفع واجباته تجاه الدولة، والعامل المشتغل في القطاع غير الرسمي يستفيد كما يستفيد الأول دون تحمل أي عبء أو أي مساهمة جبائية أو شبه جبائية.

كما يرى البعض¹ أن: الانخفاض الكبير في حصيللة الضرائب مع زيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث زيادة كبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة، ويزيد من حجم المشاكل المالية التي تعاني منها السلطات المالية في المجتمع.

وهكذا فإنه في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفي مع ما يتضمنه ذلك من انتشار عمليات التهرب الضريبي، فإن النظام الضريبي القائم على الدخل يصبح غير عادل مما يولد ضغوطاً أكبر نحو تبني نظم للضرائب غير المباشرة. كذلك فإن هناك مخاطر من أن انتشار عمليات التهرب الضريبي - التي تتم في نطاق الاقتصاد الخفي - سوف تشجع الآخرين على التهرب الضريبي.

في الجزائر² تشير التقارير إلى أن الأثر السلبي لهذه المساهمة يجعل الإيرادات العادية غير قادرة إلا على تمويل ثلثي (3/2) نفقات تسيير الدولة خارج الأعباء المشتركة. وتمثل هذه النفقات في معظمها الأجور والمرتببات.

عن المقارنة بين هذه المجموعة من المؤشرات تثير تناقضاً كبيراً، فالارتباط بين الناتج الداخلي الخام ووعاء الضريبة واضح جداً، ولا يمكن تفسير الفارق القائم بين المساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني والاقطاعات الجبائية إلا بالفوترة الجزئية، بمعنى الغش المعمم.

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق.

² - صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق.

وفي القطاع فإن أنشطة الخدمات منتشرة لكون هذه من الخدمات تمثل 87 % عدد المؤسسات، وهذا الوضع يفسح المجال لممارسة النشاط غير الرسمي.

- إن فرع التجارة الذي يساهم في حدود 50% من القيمة المضافة للخدمات يضم حصة من النشاط غير الرسمي تقدر بأكثر من ثلث النشاط التجاري الإجمالي. ومن بين 470,826 تاجرًا تم إحصاؤهم فإن 200.000 لا يمارسون نشاطهم طبقًا للقانون، كما أن أكثر من 50% من التجار لا يسددون اشتراكاتهم الاجتماعية. ومن جهة أخرى فإن أكثر من 700 سوق غير شرعية ينشط بها 100.000 شخص تشتغل على مرأى ومسمع السلطات والمواطنين.

- وتشير تقديرات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين إلى وجود 850.000 تاجر يمارسون نشاطهم في القطاع غير الرسمي وتحدد ميدان هذا القطاع في 1500 سوق أسبوعية و28 سوق الدقيق وتعلن عن وجود 100.000 يعيدون بيع التبغ.

- وتكشف عمليات المراقبة التي قامت بها المفتشية العامة للعمل 6.320 موقع عمل، أن نحو 45% في التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الفترة الممتدة بين 1997 و2002. ويعزز هذه النسبة التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية) حول 7500 مؤسسة متوسطة وصغيرة. CREAD و تبين أن 41% من عمالها غير مصرح بهم، كما أن نسبة 30% من رقم أعمالها تفلت من مصالح الضرائب.

ومن بين 6100 رب عمل شملهم التحقيق الذي أجراه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تبين أن عاملاً من بين إثنتين يشتغل بصفة عرضية وأن حوالي ثلث العمال لا يقطنون في الولاية التي يعملون بها وحوالي ثلثي أرباب العمل يدفعون مرتبات دون الأجر الوطني الأدنى المضمون لسنة 2002 (8000 دج).

وتشير التقديرات المعلنة من قبل وزارة المالية أن: الخزينة العمومية فقدت خلال سنة 2011، 220 مليار دينار أي حوالي 3.06 مليار دولار، وهو ما يعادل 2% من الناتج الداخلي الخام¹.

2- الآثار على السياسات الاقتصادية:

إن حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدل تطوره يؤثر سلبا على استقرار السياسات الاقتصادية وفشلها أحياناً، فكلما انعدمت المصادقية في المعلومات الرسمية، وكبرة الفجوة بينها وبين المعلومات الحقيقية، انعدمت الفاعلية والنجاعة للسياسة الاقتصادية المنتهجة، لأن الاستراتيجية الاقتصادية تكون دائماً مرسومة على أساس المؤشرات الاقتصادية الرسمية، دون الأخذ بعين الاعتبار نشاطات الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن اختصار بعض الآثار في:

1- معدلات البطالة:

تبدو أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه المعاملة عادة ما تكون غير مسجلة، فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالي فيها، على سبيل المثال، فإن هناك ادعاء بأن معدلات البطالة في مصر تضم كافة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفني، بالإضافة إلى جانب من المتسربين من النظام التعليمي. إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوعاً من المغالاة في هذه الأرقام. لأن جانباً لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل في الاقتصاد الخفي، من خلال سوق العمل غير المنظم.

¹ - جريدة الخبر - لليوم 8 سبتمبر 2014.

كذلك يشير Gutmann 1985 إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في-أو لها صلة ب-الاقتصاد الخفي، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع، وهؤلاء يمثلون 80% من العاملين في الاقتصاد الخفي. أو كانوا يعملون في الاقتصاد الخفي بصفة رسمية¹.

2-معدلات التضخم:²

يعني وجود الاقتصاد الخفي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي. بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسًا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات. فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي. إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الشرعي بأعبائه الضريبية والإجرائية.

وعلى العكس من ذلك فإنه أيضا من المتوقع في حالة الدولة النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات مثال ذلك الدقيق والاسمنت والخشب وحديد التسليح أو المساكن المؤجرة في مصر. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الخفي كحقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات. وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنتين، إما المغالاة في معدلات التضخم وإما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، العلاقة الجهنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 114.

²- نفس المرجع السابق، ص 119.

3- معدلات النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي الرسمي سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، لآثاره على عرض العمل. حيث أن التوسع في نشاط الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل، وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الإضافي لهؤلاء العمال المنتسبون إلى الاقتصاد الرسمي. وهو ما يؤدي إلى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لأداء بعض المهام البسيطة التي عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه ن كما هو الحال في الدول المتقدمة من طلاء المنازل و إصلاح السيارات... إلخ، أو أداء بعض الأعمال المنزلية، مثل إعداد الطعام والجلوس بالأطفال و تنظيف المنازل و العناية بالحدائق... إلخ. ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلاً من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يستفيد منه الاقتصاد الخفي بالدرجة الأولى.

وأخيراً فإن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي ، لأنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل ، وهو ما يدفع الأفراد نحو التحول إلى الاقتصاد الخفي، حيث لا توجد ضرائب كما سبقت الإشارة.

4- الأثر على المعلومة الاقتصادية:

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق النمو والتنمية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويعتمد المنظرون وواضعوا هذه السياسات على مؤشرات عديدة وبيانات ومعلومات إحصائية يتم الحصول عليها في أغلب الأحيان من هيئات ومؤسسات رسمية تعتمد على أرقام ومعلومات متحصل عليها من القطاعات المختلفة.

فإذا أرادت الدولة في الجزائر مثلاً: معرفة عدد الأشخاص والمؤسسات العاملين في قطاع نقل البضائع، من أجل وضع سياسة اقتصادية ناجعة لهذا القطاع، فإنها تعتمد على تقارير الوزارات المعنية ومكاتبها كوزارة النقل، التجارة، مع العلم أن هذه الوزارات لا تملك المعلومات الرسمية، بالاعتماد على عدد السجلات التجارية والرخص الممنوحة

5-أثار اجتماعية:

- المساعدة على توسع وانتشار بعض الأمراض الاجتماعية وانتشار الأسواق الفوضوية.

- توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة ووجود علاقة بين الإجرام والاقتصاد غير الرسمي¹.

- التشغيل العبودي والمفرط للأطفال واستخدامهم في بعض مظاهر التجارة غير الشرعية والمحرمة، ففي الجزائر مثلاً أكد الناطق الرسمي للتجار الجزائريين أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تستقطب الأطفال القصر وتستخدمهم في التجارة غير الشرعية².

6-أثار إيجابية:

رغم تأكد الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي، لا ننكر وجود بعض الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- عرض بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة وفي متناول شريحة كبيرة من المجتمع.

- معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص الشغل لفئة كبيرة من طالبي العمل.

- توفير عمل موازي وثنائي بالنسبة للأجراء من أجل تمكينهم من الحصول على دخل إضافي.

¹- Bruno Lautier- OPCIT, Page108.

²- جريد الشروق، العدد 4487، ليوم 04 ديسمبر 2014.

الاقتراحات والتوصيات:

- في الأخير يمكن تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات ملخصة كما يلي :
- توجيه الاستثمارات للقطاعات المنتجة التي تمكن من توفير الشغل وتنظيمه ووفرة العرض واستقرار الأسعار حتى تتمكن من تفادي المضاربة.
 - إصلاح الأجهزة الضريبية الإدارية منها والتقنية والحد من مظاهر البيروقراطية والتفكير في تخفيض العبء والضغط الجبائي على المكلفين، وبسط عدالة أكبر في فرض الضريبة وإنفاقها.
 - الأخذ بصفة جدية إجراءات تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمقاولات الحرفية والتكفل بالمؤسسات الحديثة النشأة ومرافقتها وتقديم الإرشادات والنصائح لتفادي الإفلاس.
 - التفكير في كيفية تقييم وتقدير حجم نشاط الاقتصاد غير الرسمي بصفة علمية والأخذ بعين الاعتبار المعلومات المحصل عليها إعداد البرامج والسياسات الاقتصادية.
 - العمل على الإنشاء الدائم للأسواق النظامية وتسهيل الإجراءات للحصول على أماكن بيع داخل هذه الأسواق ومراقبتها
 - فتح مكاتب صرف العملات معتمدة تراعي فيها كل الشروط المهنية، العلمية، الأخلاقية للقضاء على الأسواق الموازية للعملات.
 - العمل على التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (إدارة الجمارك، إدارة الضرائب، وزارة التجارة، المؤسسات المالية).

المراجع:

- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهنمية، الدار الجامعية الاسكندرية 2013.
- خلاصي رضا-تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008.
- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010.
- براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي: مظاهره وأسبابه، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- جريدة الخبر، لتاريخ 12 أوت 2014 و 08 سبتمبر 2014.
- جريدة الشروق، العدد 4487، ل 04 سبتمبر 2014.

- Ahmed Henni, Essai sur l'économie parallèle-cas de l'Algérie, ENAG, Alger, 1991.
- Bruno Lautier, l'économie informelle dans le tiers monde, la découverte, Paris 1994.
- Pierre Pestieu, l'économie souterraine, hachette, 1989.